

الإحكام لابن حزم

الباب الحادي عشر في الأخبار التي هي السنن .

وفي بعض فصول هذا الباب سبب الاختلاف الواقع بين الأئمة .

الباب الثاني عشر في الأوامر والنواهي الواردة في القرآن والسنة والأخذ بالظاهر منهما وحمل كل ذلك على الوجوب والفور .

أو النذب أو التراخي .

الباب الثالث عشر في حملها على العموم أو الخصوص .

الباب الرابع عشر في أقل الجمع الوارد فيها .

الباب الخامس عشر في الاستثناء منها .

الباب السادس عشر في الكتابة بالضمير .

الباب السابع عشر في الكتابة بالإشارة .

الباب الثامن عشر في المجاز والتشبيه .

الباب التاسع عشر في أفعال رسول الله ﷺ وفي الشيء يراه أو يبلغه فيقره صامتا عن الأمر به أو النهي عنه الباب الموفي عشرين في النسخ .

الباب الحادي والعشرون في المتشابه من القرآن والمحكم والفرق بينه وبين المتشابه المذكور في الحديث بين الحلال والحرام .

الباب الثاني والعشرون في الإجماع .

الباب الثالث والعشرون في استصحاب الحال وبطلان العقود والشروط إلا ما نص عليه منها أو أجمع على صحته وهو باب من الدليل الإجماعي .

الباب الرابع والعشرون في أقل ما قيل وهو أيضا نوع من أنواع الدليل الإجماعي .

الباب الخامس والعشرون في ذم الاختلاف والنهي عنه .

الباب السادس والعشرون في أن الحق في واحد وسائر الأقوال كلها خطأ .

الباب السابع والعشرون في الشذوذ ومعنى هذه اللفظة وإبطال التمويه بذكرها .

الباب الثامن والعشرون في تسمية الفقهاء المعتد بهم في الخلاف بعد الصحابة Bهم .

الباب التاسع والعشرون في الدليل النظري والفرق بينه وبين القياس